

وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزاري رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ ، بالتفويض ،

باعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية

عن العام المالي ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية جلسة ٢٠٠٧/١/٣
باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة عن العام المالي ٢٠٠٧ ؛
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٣/٤ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالي ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٤٦٥٨٣٥٠ ج (فقط أربعة ملايين وستمئة وثمانية وخمسون ألفاً وثلاثمائة وخمسون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٤٤٥٥٦٥٨ ج (فقط أربعة ملايين وأربعمئة وخمسة وخمسون ألفاً وستمئة وثمانية وخمسون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٠٢٦٩٢ ج (فقط مائتان واثنان ألف وستمئة واثنان وتسعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

محرراً في ٢٠٠٧/٣/٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد